



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة الجزائر 3

University of Algiers 3

معهد التربية البدنية والرياضية

Sport and Physical Education Institute

مطبوعة محاضرات مقياس أخلاقيات المهنة والفساد

المستوى : طلبة السنة الثانية ليسانس

تخصص: تدريب رياضي

إعداد الأستاذ: د. قرماش وهيبة

البريد الإلكتروني المهني: guermache.wahiba@univ-alger3.dz

السنة الجامعية: 2020 / 2021



محتويات المحاضرة الأولى

- مدخل عام لظاهرة الفساد
- أولا// مفهوم الفساد
- 1. الفساد الأخلاقي
- 2. الفساد المالي.



المحاضرة الأولى: مدخل عام لظاهرة الفساد (البعد التاريخي للفساد)

أولاً// مفهوم الفساد: لقد اجتهد الباحثين والأكاديميين والمختصين والسياسيين بقدر واسع من البحث و مفهوم الفساد وتحديد تعاريفه في الأطر النظرية.

1. الفساد في معظم معاجم اللغة من فعل فسَد وهو ضد صلَح، والفساد هو البطلان ويقال - فسَد الشيء أي بطل واضمحل. ويراد معناه الجذب والقحط ويأخذ أيضا معنى التحلل العضوي للمادة.

أما من المنظور الاسلامي فيعني الخراب والخلل في قوله تعالى: " ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" سورة الروم الآية 41

أو قد يعني المعاصي والعصيان لطاعة الله لأن الاصلاح يكون بطاعة الله تعالى، في قوله تعالى: "الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد" سورة الفجر الآية 16

2. أما اصطلاحا فنذكر عدة تعاريف للفساد نستعرض البعض منها:-

*الفساد كل سلوك منحرف مقرون بهدف معين يتمثل في المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة.

* كما يعتبر الفساد الآفة الذي تنخر الدول والمجتمعات ويهدم كل مرافق الحياة والكرامة الإنسانية، إذ تعاني دول العالم في العقود الأخيرة من مشكلة الفساد التي كانت محدودة الانتشار فإذا بها أضحت القضية التي تؤرق الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

والجزائر باعتبارها جزء لا يتجزأ من العالم فهي ليست في مأمن من فيروس الفساد، إذ مس القطاعين العام والخاص، وبه تهدد مسيرة التنمية في البلاد، وذلك لحجم المحسوبية و استغلال النفوذ والتحالف الفظيع بين جهات نافذة ورجال أعمال لمجاهة حقوق المواطنين وحتى المشاريع المسماة الصغيرة والمتوسطة الموجهة خصيصا لدعم وتشغيل الشباب، وكذا التجاوزات الخطيرة في مجال إنتشار الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص، وجريمة تلقي الهدايا والثراء غير المشروع.

وتتراوح تعريفات الفساد ما بين تعريفات مشددة وأخرى متساهلة، حيث يعرف الفساد عند المحافظين بأنه: "سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية" أما عند المتساهلين فإنه: "سلوك إداري غير رسمي بديل للسلوك الإداري الرسمي، تحتمه ظروف واقعية، وتقتضيه ظروف التحولات الاجتماعية والاقتصادية الذي تتعرض لها المجتمعات."

● كما نذكر أهم الميادين التي قد يمسها الفساد بمختلف أنواعه ، حيث تتجسد في الآتي



*الفساد الأخلاقي.

وهو من أخطر أنواع الفساد لأنه تعدي على العروض، خادش لشعور الناس. وقد نظم الله العلاقة الجنسية فقصرها على الزواج، وجعل غير ذلك تعدياً، قال تعالى في وصف المؤمنين: فالزنا نوع من أنواع الفساد الأخلاقي مشين ويذكر القرآن نوعاً من الفساد الأخلاقي ضمن دعوات قوم لوط وقوم شعيب، فالقرآن يعتبر أن عمل قوم لوط من صور الفساد في الأرض، وهذا العمل الشائن يؤدي بالإضافة إلى الأمراض المختلفة إلى تهديد النسل، واستمرار الوجود البشري، الأمر الذي لا يحتاج إلى مزيد بيان. والموضوع يطرح في حضارة اليوم تحت عنوان: (المشكلة الجنسية) التي أصبحت معلماً بارزاً وسيئاً وخطيراً لا سيما في الحضارة الغربية التي تريد أن تحكم العالم اليوم، والجنسية المثلية التي يريد الغرب أن يقننها كظاهرة إنسانية مقبولة، يعتبرها القرآن من صور ونماذج الفساد في الأرض. هذه الظاهرة خرابها يعمُّ الأرض الآن بما أفرزته من أمراض عجيبة مثل الأيدز (طاعون العصر) ولعل هذه المشكلة وتعقدها تعتبر معلماً في حساب درجة الإفساد في الأرض، وما تعيشه حضارة الغرب التي تلقي بظلالها السيئة على كل العالم، وهي نموذج جلي لانهباء المجتمع وفساده وتفككه. والإحصاءات لآثار هذه الظاهرة تملأ الصحف وتفيض بها المجالات.

* الفساد المالي.

يعتبر المال أحد وسائل الحياة، وقد تطرق إليه الاسلام بالشكل الذي يصح وبين الخلل والعلة التي تأتي من خلاله، فوضح لنا طرق الحصول عليه فأمر بطرق وحذر من أخرى، وأخبرنا بطريقة انفاقه فأمر بطرق وحذر من أخرى، فمن الطرق المشروعة في كسبه البيع، ومن الطرق المحذر منها الربا وما شابهه وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا [البقرة] 275: ومن الطرق التي حذر الله منها في صرف المال هي أكله بالباطل أو استعماله لأخذ مال الغير عند الحكام، وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ (188 البقرة) ومن المفاهيم التي تناولها القرآن نموذج غياب الأمانة في الأسواق، وسوء الإنتاج متمثلاً في الغش والسرقه في البيع، وعدم الصدق في العقود.



محتويات المحاضرة الثانية

- أولا // أنواع الفساد

1. فساد الدرجات الوظيفية الدنيا
2. فساد الدرجات الوظيفية الكبرى
3. الفساد المحلي
4. الفساد الدولي
5. فساد القطاع العام
6. فساد القطاع الخاص
7. الفساد السياسي
8. الفساد الإداري

- ثانيا // خصائص الفساد



المحاضرة الثانية:

- أولا//أنواع الفساد

يتخذ الفساد أنواعا وتصنيفات و أوجها عديدة ، يتجلى في أحد منها أو يجمع بعضها أو كلها و عند التعميق في محتوياته نجد أنه يصنف إلى عدد من الأنواع و المسميات منها :

1. الفساد الدرجات الوظيفية الدنيا: و هو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاي .

2. فساد الدرجات الوظيفية الكبرى: و يقوم به كبار المسؤولين و الموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة و هو أشمل و أخطر لتكليفه الدولة بمبالغ ضخمة فهو يتحقق عندما يتحالف نوعان من الفساد مثلا الفساد الإداري و السياسي ، وهو أمر يحدث عندما تفصل قوانين الانتخابات و عندما تتعرقل التشريعات التي تهدف للحيلولة دون تضارب المصالح المالية لدى الوزراء و النواب و قيادات الإدارة العليا ، وتتداخل و تتشابك هذه الأدوار الثلاثة لتصبح الدولة و أموال مواطنيها محلا للنصب و السرقة المقننة .

3. الفساد المحلي: يقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد، ولا يأتي عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع، ممن لا يرتبطون في مخالفتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى.

4. الفساد الدولي: وهو الفساد الذي يأخذ أبعاداً واسعة وكبيرة تصل إلى نطاق عالمي يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها العولمة بفتح الحدود و المعايير بين البلاد و تحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر. وقد تتراب الشركات المحلية والدولية والقيادة السياسية فتأخذ شكل منافع ذاتية متبادلة يصعب التفريق بينهما. وفي هذا النوع تكمن الخطورة العظمى على المدى الواسع .

5. الفساد المؤسسي: حينما تكون مؤسسة الدولة هشة وضعيفة بما يصبح معه جهاز الدولة نفسه مؤسسة للفساد.

6. فساد القطاع العام: القطاع العام يعد مرتعاً خصباً لانحرافات الإدارية والسرقات المالية، لأن الحافز الفردي غائب عن المصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة. فيكون التعويض دائما هو ذلك النمط من توظيف العام لصالح الخاص وتحويل المواقع إلى دكاكين يجلب أصحابها المنافع ويستغلون المواقع من أجل أهداف لا علاقة لها بأن تريح المنشآت والشركات العامة



أو تخسر مادامت الدولة هي المالك الوحيد القادر على تعويض الخسائر وتغطية السرقات بل التستر على فساد الكبار أحيانا.

7. فساد القطاع الخاص: أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة، تلمها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية، كما يشير التقرير إلى أن جيشاً كبيار من كبار الموظفين في أكثر من 136 دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات، وتزداد هذه الدول في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

8. الفساد السياسي: و يتعلق بالانحرافات المالية و مخالفات القواعد و الأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية في الدولة) و يقوم هذا الفساد على أساس سلب الحريات و عدم المشاركة بالقرار و التفرد بالسلطة و عدم احترام الرأي الآخر و العنف في مواجهة المواقف. و يعد الفساد السياسي أحد أخطار أنواع الفساد و قد اعتبرته أغلب الدراسات التي عنيت بموضوع الفساد، على قمة الهرم بين أنماط الفساد الأخرى (الإداري و الاقتصادي) (وسببها في ذات الوقت، فأحد عوامل ديمومة من هم في السلطة من الفاسدين هو انتشار ثقافة الفساد، على حساب مفاهيم النزاهة و العفة و الأخلاق و من أجل إعطاء المفهوم بعد الوصفي و التعريفي سوف نقوم بإعطاء بعض الآراء الواردة في بيان ماهية الفساد السياسي.

9. الفساد الإداري: يتعلق الفساد الإداري بمظاهر الانحرافات الإدارية أو التنظيمية و هو تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف خلال تأديته لمهام وظيفته الرسمية ضمن منظومة التشريعات و القوانين و الضوابط و منظومة القيم الفردية، ويتم داخل الإدارات و الوحدات الحكومية من قبل صغار موظفي الحكومة، و يواجهه أفرد المجتمع بشكل يومي عند التعامل مع جهات حكومية و إدارات عمومية، وعلى الرغم من أن الفساد الإداري قد يقع في غياب الفساد السياسي، و في ظل حكومة ديمقراطية، فإنه و في كثير من الأحيان يسير كل من الفساد الإداري و الفساد السياسي جنباً إلى جنب، بل و يدعم كل منهما الآخر، وذلك في إطار توزيع الأدوار بين القمة و القاعدة (المركزية و اللامركزية) حيث تنتشر عدوى الفساد من قمة الهرم السياسي إلى القاعدة من صغار الموظفين، فيسلك هؤلاء نفس المسلك الذي يسلكه كبار الموظفين، و في أحيان كثيرة يتلقى صغار الموظفين التعليمات من هؤلاء الكبار للقيام ببعض ممارسات الفساد، وعندئذ يكون الفساد السياسي هو الراعي الرسمي للفساد الإداري .

- ثانياً// خصائص الفساد:

1. الفساد يشكل خرق وانتهاك للواجبات الوظيفية الناتجة عن ممارسات خاطئة مرتبطة بالمنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة.



2. يتصف الفساد بالسرية وينطوي على التحايل والخديعة وبأساليب غير مشروعة وبممارسات غير قانونية وغير أخلاقية، وقد يصبح الفساد ظاهرة علنية في حالة استفحاله ويصبح شيء عادي غير مستهجن.
3. عادة ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص، حيث يتم اشتراك أكبر من طرف (أفراد، مؤسسات، دول) ويتضمن الالتزام بالعمل المتبادل والمصلحة المتبادلة.
4. يقوم الفساد بالتمويه عن النشاط الذي يقوم به.
5. يرتبط بمظاهر التخلف مثل تأخير المعاملات والتغيب عن العمل وسوء استغلال الوقت.
6. سرعة انتشاره وتتم بازدياد نفوذ الفاسدين مما يعزز القوة الضاغطة على باقي أعضاء أجهزة الإدارة حيث انتشاره هي سمة عالمية عابرة للقارات في ظل تحديات العولمة والأسواق المفتوحة والانفجار المعرفي.



محتويات المحاضرة الثالثة

- أولا // مظاهر الفساد

1. الرشوة
2. الاختلاس والسرقعة
3. التحيز والمحابة
4. الابتزاز
5. التزوير والخداع



المحاضرة الثالثة:

- أولا// مظاهر الفساد

1. الرشوة: وهي أكثر أشكال الفساد انتشارا وشيوعا خاصة في المجال الإداري، وهي ما يعطيه الشخص لصاحب السلطة (موظف، قاضي) لحمله ما يريد، وتتطلب وجود طرفين أو أكثر، و إذا ما استشرت في المجتمع فقد لا ينتظر الموظف أن يعطيها بل يطلبها من المواطن بشكل مباشر كعناوين إكرامية أو هدية ..
2. الاختلاس والسرققة: يعد من أبرز مظاهر الفساد الإداري، وهي تصرف الموظف بأموال الدولة وحيازته على أنها مملوكة له مستغلا وظيفته دون رادع أو مسائلة إدارية أو قانونية خصوصا من أصحاب النفوذ حيث يصبح الفساد حالة فردية لهذه الذهنية.
3. التحيز والمحاباة: هو الأولوية في المعاملات والاستفادة من الخدمات للمعارف والأقارب على حساب القانون خصوصا في الوظائف الحكومية.
4. الابتزاز: يعد أخطر أشكال الفساد لأن الشخص الفاسد قادر على إرغام الطرف الآخر على إرضائه بمكسب مالي نظير خدمات الآخر، وهو عكس الرشوة باعتبارها طوعية.
5. التزوير والخداع: هو جريمة مادية (مالية أو تجارية) أو جريمة معنوية (تزوير الانتخابات...) (ويتميز بالتحريف والتلاعب بالمعلومات والوقائع والوثائق....
- بالإضافة إلى هذه الأشكال يمكننا ذكر باختصار بعض الأساليب الأخرى للفساد وهي:
6. إساءة استعمال السلطة الحكومية.
7. الوساطة المحسوبة واستغلال النفوذ.
8. قبول الهدايا (تأخذ أقل قيمة مادية).
9. التميز الفئوي (التصرف من قبل أصحاب القرار....).
10. التمسك بالروتين.
11. تعطيل مصالح المواطنين.
12. سرقة حقوق وأدوار فرص الآخرين.
13. الاستهانة بعمليات الرقابة وخيانة الأمانة في العمل....



محتويات المحاضرة الرابعة

- أولا//أسباب انتشار الفساد

1. الأسباب الاجتماعية

2. الأسباب الإدارية

3. الأسباب الاقتصادية

4. الأسباب السياسية



المحاضرة الرابعة:

- أولا//أسباب انتشار الفساد

1. الأسباب الاجتماعية:

- انخفاض المستوى التعليمي الذي أدى إلى عدم توفر الموارد البشرية المؤهلة القادرة على الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة، والذي يؤثر في سوء التصرف وعدم المعرفة بالحقوق والمسئوليات.
- التمسك بالأعراف والتقاليد الموروثة السائدة ونشر ثقافة الولاءات الأسرية أو الالتزامات القبلية أو علاقات الدعم والحماية التي تحد من اتجاه الواجبات العامة للموظف أو المسئول التي تعد أرض مرنة للفساد الاجتماعي.
- عدم احترام القانون للموظف مهما كان مركزه يؤدي إلى كثرة التجاوزات والعلاقات المشبوهة وزيادة الممارسات الغير أخلاقية التي تحد من قيم المجتمع والذي ينعكس على ضعف مفهوم الدولة الوظيفية.
- قلة الوازع الديني.
- قلة الوعي ونقص الحرية بين الأفراد في المجتمع.

2. الأسباب الإدارية:

- كثرة القيود والإجراءات الإدارية وطول الفترة الزمنية التي تستغرقها المعاملات في الجهاز الإداري في الدولة
- غموض بعض المعاملات و الإجراءات الإدارية التي تفرضها بعض تغييرات الإداريين.
- شغل المناصب القيادية للدولة لفترة زمنية طويلة وفق معايير فردية وعلاقات شخصية.
- تعدد أجهزة الرقابة والتفتيش الإداري مقابل ضعف دورها في الرقابة الداخلية أو الرقابة الوقائية لاكتشاف الانحراف وتصحيح الأخطاء.
- تمركز السلطات والصلاحيات الواسعة في قمة الهرم الإداري، مع انتشار الشخصية القيادة الفردية الاستبدادية.
- تحول صغار الموظفين إلى عملاء لأصحاب النفوذ داخل الجهاز الإداري للدولة ومن خارجه.

3. الأسباب الاقتصادية:

- تتسبب في تكديس الثروة بين القلة وتولد البؤس لدى الكثرة.
- قصور دور الدولة في إعادة توزيع الثروة وتكريس التعددية الطبقية والمساواة بين المواطنين.



- نشر الفساد الاقتصادي الذي يساهم في اختلال ميزان القوى الاجتماعية.
- ارتفاع معدلات البطالة بأنواعها.
- احتكار مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي بيد قلة من المسؤولين لتحقيق المصلحة الخاصة.

4. الأسباب السياسية:

- الحرة والنزهة وانعدام ديمقراطية أجهزة الحكم.
- تقييد آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني وتعطيل الحريات الفردية والحد من المشاركة الفعالة للرأي العام.
- عدم فصل سلطات الدولة (التشريعية، التنفيذية، القضائية) يؤدي إلى الحد من تطبيق أحكام القوانين والنظام والتحقيق في محاسبة مرتكبي الفساد. (بوذينة بلال، 2017)
- ضعف أو غياب السلطة الإعلامية التي تمارس الرقابة والمسائلة الشعبية على أعمال وتصرفات أفراد الجهاز الإداري العام والخاص، وتطرح المقترحات وتعبئ الرأي العام في إطار حيادي نزيه.
- سياسات تمنع ظهور توازن مراكز القوى، وتعاطي الأحزاب السياسية بالعمولات، وتحول السياسيين إلى رجال أعمال يهتمون بتحقيق مكاسبهم بدل برامجهم السياسية.



محتويات المحاضرة الخامسة

- أولا// آثار الفساد
- 1. الآثار الاقتصادية
- 2. الآثار السياسية
- 3. الآثار الاجتماعية
- 4. الآثار الإدارية
- 5. الآثار المباشرة لظاهرة الفساد



المحاضرة الخامسة:

- أولا// آثار الفساد

1. الآثار الاقتصادية:

- تجاوز الأولويات في جدول مشاريع التنمية، فكثير من المشاريع ذات مردود اقتصادي منخفض جرى تنفيذها استجابة لعلاقات الفساد التي تفتح مجال للكسب الغير مشروع عبر الرشاوي
- ارتفاع الأسعار الناتج عن انخفاض الإيرادات التي تسعى الدولة لتغطية نفقاتها.
- تبيد واستنزاف موارد الدولة.

2. الآثار السياسية:

- خلق فجوة بين المواطنين والحكومة مما يسبب للقوى المعارضة الاستياء من الفساد.
- شعور فئات فقيرة بالحرمان والتجاهل إلى العنف والثورة عن سياسة السلطة القائمة - والتنافس عما يرتبط بشعور هذه الفئة بالحرمان.

3. الآثار الاجتماعية:

- انعكاس انتشار الفساد في عملية التنشئة على الأفراد الذي يؤدي إلى أضعاف القيم واهتزاز معايير المجتمع
- عدم تحقيق العدالة الاجتماعية وتعميق الفجوة بين طبقات المجتمع.
- الفساد هو مشكلة أخلاقية واستشراءه يقيم نظاما قيما منحرف ويهدد ثقافة المجتمعات.
- يؤدي الفساد إلى تقليل الإنفاق على مشاريع البنية الأساسية وتوفير الخدمات الصحية والأمنية والتعليمية.

4. الآثار الإدارية:

- إهدار مصالح المواطنين نتيجة عدم الموضوعية في التعيين وعدم الاهتمام بالعمل وقيمة الوقت.
- السلوك المنحرف للموظفين يعطي قدوة سيئة للموظفين الجدد الذي يؤدي إلى هجرة الكفاءات نتيجة عدم العدالة وعدم الرضا عن الأوضاع العامة.

5. الآثار المباشرة لظاهرة الفساد:

- الأضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها ومؤسساتها.
- تدني مستوى المعيشة بشكل عام وكذا الأنشطة الخدمية والإنتاجية بشكل خاص.
- إعاقة التنمية وإضعاف النمو الاقتصادي والاجتماعي.
- إضعاف الاستقرار السياسي وظهور طبقة تعمل على نشر الفساد.
- البطالة المقنعة وعدم الاستقرار الوظيفي.
- ضعف النظام الرقابي.



محتويات المحاضرة السادسة

- أولا// الفساد في المجال الرياضي
- 1. مفهوم الفساد الرياضي
- 2. مظاهر الفساد الرياضي
- 3. مستويات الفساد الرياضي



المحاضرة السادسة:

- أولا// الفساد في المجال الرياضي

1. مفهوم الفساد الرياضي: هو مجموع السلوكيات الغير سوية المرتبطة بانتمائك قواعد السلوك الاجتماعي، وهو انعكاس طبيعي لفساد المجتمع، الذي من أسبابه غياب المسؤولية وعدم الاهتمام بجوهر تنشئة الأفراد وغرس القيم والأخلاق والذي ينعكس على عدم استقرار وتطوير المنظومة الرياضية.
2. مظاهر الفساد الرياضي: وُجد الفساد الرياضي بوجود المنظومة الرياضية الحديثة، وهذه الظاهرة لم تقتصر على دولة دون أخرى، كما أنها تختلف حسب بيئة كل مجتمع. ومن بين هذه المظاهر مايلي:

• الرشوة:

نظراً للمبالغ الضخمة التي تدخل في استضافة المباريات الدولية، فقد ارتبطت الرياضة بالسياسة والفساد. وتحولت الرياضة إلى صفقات عمل وتجارة تزيد قيمتها عن 141 مليار دولار. وفقاً لبحث يحمل عنوان "الفساد في الرياضة: من اللعب في الملاعب إلى ملاعب السياسة"، أدى هذا التطور إلى دخول الرياضة في مرحلة جديدة من التطور هي مرحلة الجريمة. وترتبط أغلب الفسائح الرياضية المرتبطة بالرشوة، بتقدم الدول بالرشاوي لاستضافة الألعاب الدولية، و تنبع أهمية استضافة الألعاب الدولية من الأثر الاقتصادي لاستضافتها لتعزيز النمو. حيث تعمل الدول المستضيفة على ضخ الاستثمارات في البنية التحتية التي تفتح فرص ضخمة للفساد والإختلاس.

• المنشطات:

يشير تقرير هارفرد إلى أن الحوافز التي تدفع اللاعبين للربح تتمثل في المال، الشهرة والاكتماء الذاتي. غير أن هذه الحوافز يمكنها أن تدفع الرياضيين لتخطي الحدود القانونية، وبالتالي استخدام المنشطات. ويحدد التقرير 4 أضرار للمنشطات هي الإضرار بصحة الرياضي، الفوز غير العادل، الحد من الاهتمام الرياضي، وإلحاق الضرر بسمعة الرياضة بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، تفرض التحليلات المخبرية كلفة إضافية على القطاع بشكل عام، فوفقاً للوكالة العالمية لحظر المنشطات، تقدر كلفة هذه التحليلات ما بين 229 مليون و500 مليون دولار لتغطية 270 ألف اختبار للمنشطات.

• التلاعب في نتائج المباريات:

التلاعب في نتائج المباريات هو أحد أبرز مظاهر الفساد التي عانت منها الرياضة خلال العديد من السنوات. السبب الأول للتلاعب يعود إلى الرهان على المباريات. ومع تطور التكنولوجيا، باتت كمية الأموال أكبر والفساد أكبر. وفقاً لتقرير نشره موقع بي بي سي، تقدر قيمة المراهنات في دول آسيا بمليارات الدولارات. ويقدر التقرير وجود 30 إلى 40 سمسار يسافرون العالم وينظمون المباريات، ويشكلون التحالفات والعلاقات مع اللاعبين، الحكام والشخصيات الرسمية الفاسدة. ويعمل السماسرة في كل من آسيا، أمريكا اللاتينية، شمال أمريكا، وأوروبا. وقد استشرى الفساد في العديد من البطولات في دول أوروبية، مثل



بلغاريا، بولندا، وهنغاريا، كما ارتبطت كل من تركيا، اليونان وإيطاليا بقضايا فساد ضخمة في هذا الإطار، بالإضافة إلى ألمانيا، بلجيكا، سويسرا، النمسا وفنلندا على مستوى أقل. (بوزينة بلال، مرجع سابق)

3. مستويات الفساد الرياضي:

أ. الفساد الرياضي الدولي: ومن بعض مظاهره في المناسبات الدولية نذكر ما يلي:

• من أمثلة جريمة الرشوة في المجال الرياضي:

- قضية جريمة الرشوة لرئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) بلاتير.
- إيقاف رئيس الاتحاد الآسيوي السابق (محمد همام) لعضويته في الاتحاد الدولي مدى الحياة.
- سجن وتغريم نائب رئيس اللجنة الأولمبية الدولية عام 2002 بمبلغ 277 الف دولار.
- قضية التلاعب بنتائج مباريات الدوري الإيطالي في 16/07/2006 وتضمنت منع الاندية جوفينتوس، ميلان، فيورنتين من المشاركة في منافسات كأس أوروبا لدوري الأبطال، و (لاتسيو) من المشاركة في كأس الاتحاد الأوربي للموسم 2007/2008

• من أمثلة عن جريمة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي:

- قضية حادثة انتزاع الميدالية الذهبية من العداء الكندي (بان جونسون) في سباق 100 م (عدو في الدورة الأولمبية بمدينة سيول) 1988.

• من أمثلة التزوير في المجال الرياضي:

- حادثة تزوير بسبب غش بالجهاز الالكتروني وتسجيل نقطة زائفة وتم سحب لقب روسي في سيف المبارزة في كندا 1996.
- جرائم التقليد في بعض الأختام والتزوير في بعض المحررات والمحاضر الرسمية والعرفية في بعض المنافسات الدولية (قضية إقصاء الفريق الجزائري في مونديال 1982 مقابل فريق النمسا).

ب. الفساد الرياضي المحلي: ومن بعض مظاهره نذكر ما يلي:-

- حادثة مباراة شبيبة الساورة مع شباب باتنة بملعب 20 أوت ببرج بوعريبرج عام 2014. حيث تسبب فيها الرئيس السابق لشبيبة الساورة (م. ز) بعد ربح فريقه المباراة وتوجهه بالطرق الملتوية مع الحكم الدولي المساعد السابق (م. منير) أمام مدير شباب باتنة.
- الفساد في التسيير والتسيب على غرار انهيار جزء من مدرجات ملعب 2 جويلية أثناء مباراة اتحاد العاصمة مع مولودية الجزائر، وكذا إضرار النار في مدرجات ملعب أول نوفمبر بالحراش عام 2014.



محتويات المحاضرة السابعة

- أولا// الأسباب العامة للفساد الرياضي
 1. ضعف المؤسسات
 2. تضارب المصالح
 3. ضعف دور التوعية بالمؤسسات التعليمية والإعلام
- ثانيا// أسباب الفساد الإداري والمالي في المجال الرياضي
 1. أسباب شخصية
 2. أسباب اجتماعية
 3. أسباب إدارية و تنظيمية
 4. أسباب قانونية



المحاضرة السابعة:

- أولا// الأسباب العامة للفساد الرياضي

1. ضعف المؤسسات:

والمقصود هنا ضعف المؤسسات الوقائية والرقابية على حد سواء فلا المؤسسات الوقائية قدرت على التحسيس بمخاطر الفساد والوقاية منه ولا المؤسسات الرقابية قامت بدورها واكتشفت مواطن الفساد قبل إستفحاله ولا المؤسسات القضائية قامت بمعاقة المفسدين ليكونوا عبرة للآخرين وكلها عوامل تقود إلى إنتشار الفساد.

2. تضارب المصالح:

والمقصود بتضارب المصالح ذلك الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية وإستقلالية قرار الموظف أثناء قيامه بأعماله بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمة هو شخصيا أو تهم أحد أقاربه أو أصدقائه المقربين ، أو عندما يتأثر أدائه للوظيفة بإعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بإتخاذ القرار. وعلى الموظف في هذه الحالات أن يلتزم بالعمل المؤسساتي من خلال إلزامه بالعدالة والنزاهة والمسؤولية والإفصاح لمسؤوليه عن ذلك التعارض وإظهار التشدد أمام الأهل والأقارب وإبداء عدم قبوله المحاباة والوساطة والمحسوبية.

3. السعي للريح السريع:

غالبا ما يكون السعي للريح السريع وتجاوز الخطوات العملية والموضوعية للريح سببا من أسباب الفساد فالموظف الذي لا يقنع بأجرته الشهرية تحت أي حجة من الحجج كضعف القدرة الشرائية أو زيادى الإلتزامات العائلية ، قد تخلق لديه رغبة في الريح السريع وتحقيق مكانة إجتماعية قد يلجأ للرشوة لتحقيق ذلك وبالتالي يقع الفساد.

4. ضعف دور التوعية بالمؤسسات التعليمية والإعلام والمساجد:

والمقصود هنا أنه من بين أسباب استفحال ظاهرة الفساد هو عدم قيام الوسائط الإعلامية والتعليمية بالدور المنوط بها في التحذير من مخاطر الفساد على الفرد والأسرة والمجتمع من كل النواحي الاقتصادية ، الاجتماعية السياسية ... إلخ ، فقيام الأسرة بالتربية السليمة للأبناء وتحذيرهم من الفساد بل واستشعارهم بمخاطر الفساد ، وتكملة المدرسة والمعلم لهذا المنهج في الوقاية من الفساد ومكافحته يجعل الطفل يكبر وهو واع جدا بمخاطر الفساد بل وتجعله طالبا جامعيا أو عاملا أو يحارب الفساد ليس فقط يستشعر مخاطره.

المساجد بدورها لها دور كبير يجب أن تقوم به من خلال التحسيس المستمر لكل أطراف المجتمع بالخطر الكبير للفساد ليس على الأخلاق فقط بل الفساد بكل أنواعه خاصة الفساد المالي والإداري الذي ينعكس أثره على شتى مناحي الحياة ، فالمساجد يجب أن ترفع الوازع الديني لأفراد المجتمع تجعلهم ينبذون الفساد بكل أنواعه ويساهمون بمختلف الطرق في مكافحته والوقاية منه.



وسائل الإعلام هي الأخرى حري بها أن تقوم بدور فعال في كشف التحذير من مخاطر الفساد والكشف عن مواطنه أن وجدت بل والمساهمة في مكافحة الفساد من خلال كشف الفاسدين في المجتمع والمستفيدين من بقاء واستفحال الفساد. عدم قيام المؤسسات المشار إليها أعلاه بالدور المنوط بها في التحسيس بمخاطر.

- ثانياً// أسباب الفساد الإداري والمالي

للفساد الإداري والمالي عدة أسباب ذكرها الباحثون ، منها ما هو شخصي ومنها ما تنتجه الظروف الاقتصادية ومنها ما هو قيمي أي عندما تختل منظومة القيم لدى الأشخاص وسنحاول في هاته المحاضرة التطرق إلى أبرز الأسباب الذي ذكرها الباحثون في هذا المجال .

1- أسباب شخصية: وهي أسباب مرتبطة بشخصية الفرد و ميولاته، و مستواه الثقافي و مستوى تعليمه ونظرتة للمشروعية.

2- أسباب اجتماعية: وهي مجموعة من الأسباب تفرزها العادات و التقاليد و الأعراف السائدة في المجتمع والتي تهيم المناخ المناسب لنمو وانتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي من خلال أعمال المحسوبية، الرشوة، استغلال النفوذ، التهرب الضريبي، الاختلاس، تبييض الأموال...الخ.

3- أسباب إدارية و تنظيمية: يلاحظ تضخم الجهاز الإداري و زيادة عدد الموظفين في معظم الدول النامية وهذا بخلق نوع من البيروقراطية و إجراءات إدارية معقدة، الذي يصاحبه غموض في اللوائح و الإجراءات وضعف في وسائل الرقابة على الأجهزة الحكومية. وعدم وضوح التعليمات و غياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء و ضعف أخلاقية الوظيفة العامة يشجع الموظفين على الممارسة و الإجتهاادات التي تحقق لهم بعض المنافع الخاصة. (الصفاح محمد، 1998، ص475)

و يري بعض الكتاب و الباحثين أن هذا النوع من الفساد يتجسد في خروج العاملين في المنظمات على اللوائح والأنظمة.

4- أسباب قانونية: و هذا بسبب ضعف القوانين التشريعية في ردع جريمة الفساد الإداري والمالي بسبب بعض الفاسدين في الهيئات العليا، و الذي انجر عنه عدم خوف الموظفين من العقوبات التي يمكن أن تطبق عليهم.

5- أسباب سياسية: وتتمثل في تعيين القيايين الإداريين في المواقع المهمة بناء على الولاء السياسي، و بغض النظر عن الكفاءة، مما يفتح أبواب المحسوبية السياسية و يصيب موظفي الخدمات العمومية بالإحباط بالإضافة إلى غياب أجهزة الرقابة و المحاسبة و عدم وجود مؤسسات و منظمات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد، الأمر الذي يسهل انحراف الموظفين و يشجعهم على الاستغلال غير القانوني لوظائفهم و مراكزهم الإدارية.

6- أسباب اقتصادية: هذه الأسباب و كما يشير العديد من الباحثين تعتبر من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفساد الإداري والمالي نظرا لأنها تمس الجانب المادي للفرد، و التي تتجسد في المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية و ضعف الحوافز و المكافئات الوظيفية، الأمر الذي يؤدي إلى تدني المستوى



المعيشي لغالبية الموظفين، و هذا بالطبع يؤدي بهم إلى التفكير في طرق أخرى لكسب المال و التي أسهلها هي استغلال الوظيفة الإدارية.

7- التخلف في التنظيم الإداري :وهذا نتيجة طبيعية للتخلف في التعليم وانتشار مظاهر الأمية.

-تقاعس الحكومات عن التدخل من أجل مراقبة سير العمل في مؤسسات وسلطات الدولة.

8- وجود الطبقة في المجتمع :يؤدي الفساد إلى وجود طبقات اجتماعية متناقضة(طبقة فقيرة وطبقة غنية)

-فرض ضرائب باهظة على ممارسي التجارة.

-انتشار البطالة و الجريمة المنظمة (العصابات، بيع المخدرات) .

- ارتفاع قيمة الدين الخارجي و اتجاه كثير من الدول وانخفاض قيمة العملة أدى إلى الاقتراض الخارجي

- نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم

-ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسات القمعية.

-غياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد.

-الغموض و عدم الشفافية في المعاملات الاقتصادية.

-قصور و عدم فاعلية الجهاز الرقابي للدولة. (فوكراش زبيدة، 2019)

إن الفساد عمومًا ظاهرة مركبة ومعقدة، تشمل الاختلالات التي تمس الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيمي والأخلاقي في المجتمع والذي يحتاج إلى تضافر الجهود لمعالجته والتخلص منه، ويبقى الفساد بشتى أطرافه أحد معاول الهدم التي تواجه عمليات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ وعليه فإن أحسن وسيلة لمحاربة الفساد تتمثل في إعداد خطة استراتيجية وطنية شاملة بمشاركة واسعة من قطاعات المجتمع وأطرافه لإعادة العدل بمختلف صورته في المجتمع من القمة إلى القاعدة، ومن القاعدة إلى القمة، وإنهاء الظلم وأشكال الاستغلال في كل المجتمعات عن طريق ربط المسؤولية بالمحاسبة وتحديث التشريعات وتغليظ العقوبات لردع كل من تسول له نفسه ممارسة أي شكل أو مظهر من مظاهر الفساد في الدولة والمجتمع .



محتويات المحاضرة الثامنة

- أولا// مكافحة ظاهرة الفساد
- 1. سبل مكافحة ظاهرة الفساد
 - الجانب التشريعي
 - الجانب القضائي
 - الجانب الديني
 - الجانب التوعوي



المحاضرة الثامنة:

- أولا// مكافحة ظاهرة الفساد

• سبل مكافحة ظاهرة الفساد.

لم تبقى الحكومات مكتوفة الأيدي أما استفحال ظاهرة الفساد بل بدلت المجهودات اللازمة لمكافحة الظاهرة

مستعملة كل الوسائل المتاحة ، ولعل أهم الوسائل الممكن استغلالها في الوقاية من الفساد ومكافحته ما يلي:

1- الجانب الديني: يعتبر الجانب الديني من أهم الجوانب المؤثرة في قيادة آليات مكافحة الفساد ، كون النسبة العظمى من الشعب مسلمة وتؤمن بالانعكاسات المدمرة للفساد من الجانب الديني ، كما أن نصوص الايات القرآنية والأحاديث النبوية تلقى كل التقبل لدى الاشخاص ، وعليه بقي على الدولة تقوية الوازع الديني لدى المواطن وخاصة على مستوى المؤسسات التعليمية والمساجد، والمواد التعليمية كالتربية الاسلامية والمقاييس المشابهة في الدراسات العليا ، كما أن حضور الناس إلى المساجد أثناء الصلاة الجماعية و الجمعة والخطب والدروس يجعلهم محصنين من الوقوع في مختلف أنواع الفساد وبهذا لا ينقص عدد المشاركين في الفساد فقط بل ويحولهم إلى محاربيه.

2- الجانب التوعوي يعتبر الوعي أحد أهم محركات سلوك الشخص، وزيادة الوعي بمخاطر الفساد عن طريق أجهزة الإعلام ودخوله ضمن برامج المؤسسات التربوية وفعاليات والمجتمع المدني يقوي جهة محاربة الفساد. كما أن تحسيس كل أطراف المجتمع أن محاربة الفساد والوقاية منه مسؤولية الجميع إعتبارا من أن أثر الفساد يمس الجميع أيضا له نتائج كبيرة تمس الفاسدين والغير فاسدين وبالتالي يجب على الجميع نشر ثقافة المساهمة في مكافحة الفساد والوقاية منه.

3- الجانب السياسي: إيجاد نظام قائم على الديمقراطية والتعددية والانفتاح، وتنظيم إنتخابات نزيهة وحرّة وديموقراطية تضمن وصول المنتخبين فعلا من الشعب للوصول إلى السلطة بما يضمن التناغم بين المسؤولين والشعوب ويخلق الثقة بينهما مما ينعكس بالضرورة على الحياة الإجتماعية ويساهم في التقليل بل ومحاربة الفساد بكل أشكاله.

4- الجانب الاقتصادي: توفير مناصب الشغل والتوزيع العادل للثروة من شأنه أن يقضي على كل الآفات الإجتماعية المرتبطة بالفقر وبالتالي المساهمة في التقليل من الفساد. (عبد الحفيظ مسكين، 2016)

5- الجانب التشريعي : متابعة وتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطور المستمر في شتى جوانب الحياة ومحاربة الفساد بكل شفافية ، بل وسن قوانين رادعة ضد الفساد وتطبيقها فعلا على مرتكبي الجرائم لخلق خوف وحيطة شديدة لدى أفراد المجتمع من الوقوع في الفساد ، بل والمساهمة في مكافحته

6- الجانب القضائي: استقلالية الجهاز القضائي والتخلي بالنزاهة وان يمارس دوره بمعزل عن الضغوط والتدخلات ويطبق القوانين المتصلة بالفساد بكل صرامة بغية خلق ثقافة رديعية في المجتمع.



- 7- الجانب الإداري : من خلال الالتزام بأخلاقيات المهنة وتصميم البرامج التدريبية التي تحس على ذلك، ووضع قوانين لأخلاقيات المهنة في كل الميادين الإجتماعية الثقافية ، السياسية ... إلخ.
- 8- الجانب البشري : باختيار الموظفين على أساس الجدارة والشفافية وليس الواسطة والمجاملات ، مما يخلق رغبة في العمل لدى المقبلين على التوظيف ويحفزهم لإبراز كفاءتهم وإبراز قدراتهم ومهاراتهم في الوظائف التي يعملون فيها.



محتويات المحاضرة التاسعة

أولاً// أخلاقيات المهنة

1. بعض مفاهيم أخلاقيات المهنة
 2. مبادئ أخلاقيات المهنة
 3. أهداف أخلاقيات المهنة
- ثانياً// أخلاقيات المهنة في المجال الرياضي



المحاضرة التاسعة: أخلاقيات المهنة

1. بعض مفاهيم أخلاقيات المهنة:

أ. الأخلاق لغة: جمع خلق وهي مأخوذة من الطبع و السجية والعادة. فالطبع هو الصفة الراسخة التي جبل عليها الإنسان دون إرادة منه ، والعادة هي الصفة الراسخة التي يكتسبها الإنسان بالمران والتدريب، أما السجية فهي الصفة الدائمة المكتسبة أو غير المكتسبة .

ب. الخلق اصطلاحاً: هو حال في النفس راسخة تصدر عنها الأفعال من خير أو شر. والأناة. ومن أركان

ج. علم الأخلاق: هو جملة القواعد والأسس التي يعرف بواسطتها الإنسان معيار الخير في سلوك ما.

- السلوك الخلقى: أعمال الإنسان الإرادية المتجهة نحو راية مقصودة ويقسم الى ظاهري (قول أو فعل) وباطني (أفكار أو مشاعر)، ويكون نابعا من حالة نفسية قابلة للمدح أو الذم مثل السخاء.

- العمل (الواجب): هو كل موقف يبذل فيه الإنسان مجهود فكري أو عضلي بدني لتحقيق هدف معين.

- المهنة: هي حرفة تشمل مجموع المعارف العقلية والسلوكية التي يتمتع بها الفرد والذي تجعله يتحلى بقدر من الخبرات والمهارات الفنية.

2. مفهوم أخلاقيات المهنة: هي مجموع المعايير الأخلاقية والسلوكية المهنية التي يتبعها الموظف لتحمل مسئولياته المهنية حسب الآداب العامة التي تحددها قوانين ولوائح المؤسسة، حيث أن كل مؤسسة تكون بالحاجة إلى ميثاق أخلاقيات للمهنة والذي يتميز ب:

* حماية المهنة والأفراد بقواعد أخلاقية لتسهيل التعامل.

* تقديم قواعد أخلاقية تشمل معايير سلوكية.

* مرونة القواعد أمام المواقف والأزمات الجديدة.

* إنشاء لجنة تقصي المخالفات إن وجدت مثل ميثاق شرف مهنة الأرشيف.

3. مبادئ أخلاقيات المهنة: وتتمثل في العناصر التالية:

* الاستقامة التي تتضمن الثقة والأمانة والمصداقية والشعور بالمسئولية.



* النزاهة والاستقلال والموضوعية والتجرد والحياد السياسي.

* الالتزام بوقت الدوام والمحافظة على أسرار المهنة.

* المعاملة الحسنة الرفق (ومعالجة سلبيات الوظيفة) عدم الضرر.

4. أهداف أخلاقيات المهنة: يمكن اختصارها على النقاط التالية:

* فهم السلوك الوظيفي وأهميته في متابعة التزام قوانين العمل.

* معرفة أخلاقية المهنة وضرورة مراعاة اتباع الجوانب الأخلاقية.

* تحديد أساليب تطوير الذات وكيفية التعامل مع الضغوط في العمل.

* تنظيم ورش عمل دورية.

* معرفة سلوك الموظف الصحيح وكيفية فهم سلوك الآخرين والتمييز بين السلوك الأخلاقي والغير أخلاقي.

- ثانياً // أخلاقيات المهنة في المجال الرياضي

يعتبر المدرب شخصية تربوية بالدرجة الأولى ، فهو يعتني بالسمات النفسية والشخصية للرياضيين بنفس القدر الذي يعتني به بالصفات البدنية والمهارية ، ولأجل تحقيق الهدف المراد من التدريب وهو إيصال الرياضي إلى أعلى مستوى له من الناحية البدنية والمهارية والنفسية وجب عليه التحلي ببعض الأخلاقيات التي من شأنها أن تجلعه قدوة أمام الرياضيين الذين يدرهم ، وتتمثل في ما يلي :

1. التكوين الجيد : يعتبر التكوين في المجال الرياضي أحد مفاتيح صناعة البطل الرياضي ، ودونه يتجه

التدريب الرياضي إلى العشوائية التي من شأنها تعطيل الفريق عن الوصول إلى الأهداف المسطرة في بداية الموسم ، لذلك عليه الحرص على تكوين نفسه ذلك التكوين الذي يستجيب لخطط اللعب المختلفة وطرق تنمية الصفات البدنية والمهارية ، بالإضافة على الحرص الدائم على تجديد معلوماته الفيسيولوجية وكل ما له علاقة بالتدريب حتى لا يظهر في ثوب الضعيف أمام لاعبيه وخصومه.

2. ممارسة المهنة بوعي وشرف واحترام : إن ممارسة مهنة التدريب أو اللعب في مختلف ألوان الرياضة تتطلب أن يكون صاحب الوظيفة واعيا بما يقوم به ومؤديا للحقوق التي تترتب عن هاته الوظيفة ، وأن يبتعد عن كل طرق التحايل أو الفوز غير النظيف ، كما يتحتم عليه أيضا زرع الاحترام بينه وبين لاعبيه بالنسبة للمدرب أو المسير ، وبينه وبين زملائه إن كان لاعبا ومديرا أو وكيل أعمال . بعيدا عن العنف والفوضى أو السلوكات التي من شأنها تحطيم الفريق أو زرع الفتنة بين لاعبيه وطاقمه .

3. الصراحة والصرامة والانضباط : تعتبر مهنة التدريب من المهن التي تتعارض فيها أفكار المدرب مع مستويات اللاعبين وقد يحتاج أحيانا إلى لاعب دون سواه في منصب من المناصب مما يوقع في حرج الاختيار



لذلك عليه أن يكون صريحا مع اللاعبين من حيث الاختيارات وخطط اللعب وطريقة الأداء والمستوى الذي يقدمه اللاعبون أثناء التدريب والمنافسة ، صارما في التدريب والاختيارات ، وأن لا يتجاوز عن الأخطاء التي تحدث ، كما أن تفضيل اللاعبين بعضهم على بعض لأسباب موضوعية يجعل منهم يبذلون قصار جهدهم لإقناع المدرب بقدراتهم . ولكن إن كان المدرب لا يتحلى بالصراحة والصرامة والانضباط فهذا يجعل من اللاعبين يتراخون أو ربما يتغيبون في التدريبات مما ينعكس سلبا على المنافسة.

4. احترام القوانين واللوائح : يعتبر احترام القوانين واللوائح والأطر أحد أسرار التفوق في الوظيفة الرياضية ، حيث يسعى فيها صاحب الوظيفة إلى التواجد دائما في وضعية قانونية تتيح له نيل حقوقه وأداء واجباته ، كما أن الاحترام المتبادل بين أطراف العملية الرياضية من حيث المعلومات والعمل والاستراتيجيات والخطط يجعل العلاقات محفوظة بين المدربين واللاعبين ، ويجعل من تدخل المدرب في ذات الرياضي مقبولا ونصائحه معمولا بها .



محتويات المحاضرة العاشرة

- أولا// الموائيق الخلقية للمهن الرياضية
- 1. الميثاق الخلقي لمهنة التدريب الرياضي
- 2. الميثاق الأخلاقي للمدرب الرياضي
- 3. الميثاق الأخلاقي لقائد الفريق
- 4. الميثاق الخلقي للحكم الرياضي
- 5. الميثاق الأخلاقي للرياضي



المحاضرة العاشرة:

- أولا// الموثيق الخلقية للمهن الرياضية

1. الميثاق الخلقية لمهنة التدريب الرياضي:

- * التدريب الرياضي مهنة اجتماعية ذات طبيعة تربية.
- * اللاعب هو محور عمليات التدريب وآلية توجوه كل عناية.
- * المدرب مهمته قيادية ولا ينبغي للقائد أن يتخلى عن أتباعه.
- * الفوز الرياضي مطلب كل مدرب فليكف ذلك بالاستعداد وبذل الجهد.
- * المدرب قدوة سلوكية واجتماعية للاعبيه.
- * يجب الالتزام بحب الخير للإنسانية جمعاء من خلال العمل كمدرب.
- * يجب على المدرب التأكيد على القيم الرياضية كالروح الرياضية واللعب النظيف.
- * يجب على المدرب احترام جهود الآخرين ومن سبقوه من زملائه في المؤسسة.
- * يجب على المدرب الالتزام أدبيا نحو المؤسسة التي يعمل بها.
- * إفشاء أسرار التدريب عمل ينافي الالتزام المهني والخلق.
- * يجب العمل على تطوير المهنة وتماسك أعضائها وتكاملهم.

2. الميثاق الأخلاقي للمدرب الرياضي:

- * يتعاون المسؤولون على جعل الرياضة جزءاً "متكاملاً" من برنامجها.
- * يحافظ على حقوق لاعبيه بما في ذلك المنح الدراسية.
- * يدعم بقوة كل المبادئ التشريعية الرياضية.
- * لديه أحدث المعلومات الصحيحة عن الرياضة التي يقوم بتدريها.
- * يكون عادل ومنصف مع كل أفراد فريقه.



* يعتني ويهتم بالحالة البدنية لأفراد الفريق.

* يلقن أفراد الفريق أن يفوزوا من خلال الطرق المشروعة فقط.

* يواجه الإشاعات المغرضة والمبالغ فيها من أساليب ومستويات تدريب الفرق المنافسة.

* يناهض المراهنات مع استخدام ضمير الغائب في لغته.

3. الميثاق الأخلاقي لقائد الفريق:

* يؤكد من خلال عمله على المثل العليا، الروح الرياضية، السلوك الخلقى.

* التركيز على القيم المشتقة من اللعب النظيف للمنافسات.

* إظهار احترام القرارات وروح الود و المجاملة لكل الحكام والرسميين الرياضيين.

* بناء علاقات ودية مع الفرق الزائرة ومدربيهم.

* احترام قرارات حكام المنافسة الرياضية وصون كرامتهم.

* في واستيعاب قواعد اللعب بمختلف جوانبها كذلك الاعتبارات الشرعية.

* تشجيع القيادة وإتاحة الفرص لها واستخدام المبادرة والفرص في منازعات اللاعبين بالعدل بما يصون

مصالح الفرد كذلك.

4. الميثاق الخلقى للحكم الرياضي:

* لديه معلومات تتسم بالعمق والفهم لكل قواعد التنافس واللوائح والشروط والتشريعات الرياضية التي

يحكم في منافساتها.

* أن يتواجد مبكرا "قبل تأدية واجبه"، وذلك بداية المباراة على الأقل بنصف ساعة.

* أن يمتاز بارتداء الزي الرسمي المصرح به بكل دقة.

* يدير المباراة بكفاية في كل أوقاتها فيوقع الجزاءات القانونية على اللاعبين أو المدربين أو

الجمهور إذا ما ظهرت سلوكيات لا تتفق والروح الرياضية.



* يحترم القرارات الصادرة من زملائه الحكام والرسميين ولا يتردد في تقديم المشورة الأمنية لهم ليعاونهم في اتخاذ القرارات.

* يعلن بوضوح قاطع عن قواعد اللعب التي تحكم قراراته لكلا الفريقين.

* لا يناقش الألعاب أو اللاعبين في حضرة الفريق المنافس، لا يعتمد إلى التعويض عف أخطائه في الحكم ضد فريق وذلك بزيادة توقيع الجزاءات على الفريق الآخر.

* لا يعدل عن قراراته نزولا عمى رغبة أحد المسؤولين أو بسبب عد موافقة الجمهور.

5. الميثاق الأخلاقي للرياضي:

* أن يمارس لعبا "نظيفا" مع بذل أقصى جهده في نفس الوقت.

* اللعب من أجل الاستمتاع بالرياضة في حد ذاتها ومن أجل نجاح الفريق.

* أن يلعب المباراة ويهتم بالحفاظ على نفسه وعلى غيره.

* يحترم الحكام والرسميين وقراراتهم.

* أن يسلك سلوكا "مثاليا" داخل وخارج الملعب. (فرنان مجيد، 2017)

* أن يستكمل أولا بأول واجبات دراسته أو عمله بإخلاص فلا يهملها.



المراجع:

*سورة الروم الآية 41

*سورة الفجر الآية 16

*سورة البقرة الآية 188

1. حاج سليمان، رائد نايف (2009)، الاستقرار السياسي ومؤشراته، الحوار المتمدن، 2009/3/21.
2. رمزي حوحو و لبنى دنش : الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الاحتماد القضائي ، العدد الخامس .
3. شاهر اسماعيل الشاهر، الدولة في التحليل السياسي المقارن، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، عام 2015.
4. الصاف محمد ، أخلاقيات الوظيفة العامة و العوامل الإدارية المؤثرة في مخالفتها ،بالتطبيق على المملكة العبية السعودية،
5. الصفار، فاضل(2008)، الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، ط1، بيروت
6. محمد المدني بوساق"التعريف بالفساد وصوره من الجهة الشرعية" دار الخلدونية،الجزائر، سنة2009،
7. 14- محمد محفوظ، في معنى الاستقرار السياسي، صحيفة الرياض، العدد 13819، 25 أبريل 2006.
8. محمود، مصطفى عبد الجواد(1996)، الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة،
9. بوزينة بلال، محاضرات أخلاقيات المهنة والفساد، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،الجزائر،2017.
10. فرنان مجيد، مقياس أخلاقيات المهنة والفساد، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة ،الجزائر،2018.
11. عبد الحفيظ مسكين، الفساد وأخلاقيات العمل، جامعة محمد الصديق بن يحيى، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جيجل الجزائر،2016.
12. فوكراش زبيدة ، أخلاقيات المهنة والفساد، جامعة حسيبة بن بوعلي معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، شلف ،الجزائر، 2019.